الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
17 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد فونيس إنريكيز (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-57884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تالاس (فنلندا) تولى نائب الرئيس السيد فونيس إنزيكيز (السلفادور) رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/68/372 و A/68/585)

١ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قدم تقرير الأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/68/372)، وقال إن إعداد التقرير سبقته المصادقة على الدراسة المفاهيمية والهندسية التي أنجزت في عام ٢٠١١ لكفالة الإنجاز الكامل لأهداف الجمعية العامة، التي تأخذ في الاعتبار استمرار تدهور حالة قصر الأمم المتحدة وقوانين البناء السارية.

٢ - وتابع يقول إن تحليل التكاليف يشمل تكاليف التصميم والبناء، وكذلك تحديد التكاليف الإضافية ويراعي التضخم المتوقع، ويشمل التكاليف الطارئة بما يتناسب مع مخاطر التصميم والبناء المرتبطة بأي مشروع كبير معقد. وأخذت في الاعتبار الكامل أيضا الدروس المستفادة من مشاريع مماثلة مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣ - وأوضح أن دراسة أولية كشفت أن هناك أوجه نقص هيكلية كبيرة فضلا عن مخاطر كبيرة تتعلق بالصحة والسلامة في مُجمّع جنيف، وهو ما يؤكد الحاجة الماسّة إلى وضع خطة استراتيجية شاملة لتجديد قصر الأمم. ومن شأن ذلك أن يكفل استدامة العمليات في الأمد الطويل واستمرارية سير العمل، وفي الوقت نفسة، خفض التكاليف العامة التي تتكبدها الدول الأعضاء مقارنة بتكاليف الصيانة غير الاستباقية المتزايدة باستمرار.

٤ - وزاد على ذلك قوله إن هناك أيضا مزايا أساسية تتعلق بالتشغيل والتكاليف في توحيد عمليات الأمانة العامة، قدر الإمكان، ضمن المُجمّع. وبالإضافة إلى تيسير توحيد العمليات، ستتيح الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث امكانية تحديث المرافق من أجل تلبية الطلبات الحالية والجارية في مجال خدمات المؤتمرات، إلى جانب توفير بيئة آمنة وصحية وعملية.

٥ - ومن بين سيناريوهات المشروع الثلاثة التي جرت دراستها، تعتبر استراتيجية التنفيذ (ج) التي تشمل هدم الطوابق السبعة العليا من المبنى E وتشييد بناية دائمة جديدة للمكاتب بحجم الطوابق السبعة المهدمة وتجديد كامل لحيز المؤتمرات، تعتبر أكثر السيناريوهات فائدة وجدوى من حيث التكلفة، ذلك أنها سوف لا تتطلب حيزا بديلا إضافيا؛ وتستغرق أقصر فترة زمنية؛ وتلبي جميع الأهداف الرئيسية، لا سيما ما يتعلق منها بالمخاطر على الصحة والسلامة؛ وهي أقل إخلالا بسير العمليات في المقر.

٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي الشروع في مرحلة التصميم في بداية عام ٢٠١٤ مع بدء عملية الشراء لتعيين استشاري التصميم الرئيسي، وذلك من أجل تحقيق هدف الإنجاز في الموعد المحدد أي في عام ٢٠٢٣. ومن شأن ذلك أن يتيح الوقت لأي تطوير ضروري للتصميم واستعراضه قبل الشروع في مشتريات التشييد في عام ٢٠١٦. ويمكن الشروع في التشييد في بداية عام ٢٠١٧ والانتهاء منه في نهاية عام ٢٠٢٣.

٧ - ثم قال إن من المهم، إذا أخذنا في الاعتبار الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر والمشاريع الرأسمالية الحديثة الأخرى، إتاحة الوقت الكافي لإنجاز مرحلة

التصميم. فانجاز وثائق التصميم عامل رئيسي للمحافظة على جودة المشروع وتفادي تجاوز التكاليف.

٨ - وذكر أن مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للمشروع تقدر بمبلغ ٨٣٧ مليون فرنك سويسري، أو ٨٩١,٣٧ مليون دولار بأسعار الصرف الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بالتقديرات الأولية السابقة من التكاليف، البالغة ٦١٨ مليون فرنك سويسري. وأوضح أن الزيادة البالغة ٢١٩ مليون فرنك تعكس جزئيا أنشطة التشييد الإضافية اللازمة للتخفيف من حدة أوجه القصور الهيكلية المحددة في المبنيين E و S. بيد أن الجانب الأكبر من الزيادة يعكس الدروس المستفادة من مشاريع التشييد السابقة، ولا سيما الحاجة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الطوارئ، والتضخم والتأمين ولتغطية الاحتياجات من التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف الدعم التي لم تؤخذ في الاعتبار على الوجه الكامل في التقدير الأولي للتكاليف.

٩ - وواصل كلامه قائلا إن تقديرات التكاليف المتوقعة في الميزانية تشمل احتياطيات الطوارئ التي تعتبر كافية لتغطية الاحتياجات غير المتوقعة من التكاليف. كذلك، فإن تقرير الأمين العام يشير إلى إنشاء هيكل إداري متين، وآليات لإدارة المخاطر ومراقبة التكاليف حتى يتسنى التحكم بصورة كاملة في تكاليف المشروع.

١٠ - وقال إن الأمين العام قد بحث، كما طلبت ذلك الجمعية العامة، إدراج خيارات لمصادر التمويل القائمة على التبرعات، العامة منها أو الخاصة، كمكمل محتمل للأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وذلك وفقا لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها: التدابير الرامية إلى الحد من نطاق المشروع بشكل عام؛ والتدابير الرامية إلى الإفادة من قيمة أصول الأمم المتحدة؛ وترتيبات القروض؛ وترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

١١ - وفيما يتعلق بالتمويل، قال إن الأمين العام يوصي بالجمع بين القروض الطويلة الأجل المضمونة من البلد المضيف والأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، بوصف ذلك أفضل الخيارات. وذكر أن البلد المضيف اقترح تقديم قرض بسعر فائدة تفضيلي يُسدد على مدى ٣٠ سنة تصل قيمته إلى ٥٠ في المائة من التكلفة التقديرية للمشروع.

١٢ - ومضى يقول إنه يجب اتخاذ عدد من الخطوات على سبيل الأولوية حتى يتسنى تنفيذ مهام المشروع البالغة الأهمية، وهذه الخطوات هي: إنشاء فريق مخصص للمشروع وموظفي خدمات الدعم، تمشيا واحتياجات المشروع؛ وتكليف خدمات استشارية مخصصة لصياغة وثائق التصاميم؛ وإنشاء هيكل لإدارة المشروع.

١٣ - ومن الضروري إنشاء فريق مناسب لإدارة المشروع في بداية عام ٢٠١٤ بهدف وضع الأساس اللازم لإدارة المشروع بكفاءة وفعالية على امتداد فترة دورة المشروع. ويلزم أيضا توفير موظفين ذوي خبرة تقنية لإدارة مشروع بهذا الحجم وعلى هذا القدر من التعقيد.

١٤ - وذكر أن الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قُدرت بمبلغ ٤٢ مليون فرنك سويسري بما في ذلك البدل، لتغطية مرتبات فريق إدارة المشروع، وموظفي الاتصال والخدمات الاستشارية اللازمين لإنجاز الخطوات التالية في وضع المشروع. وطُلب تخصيص مبلغ سبعة ملايين فرنك من ذلك المبلغ الإجمالي لإنشاء فريق مخصص لإدارة المشروع يضم ٢٥ موظفا يشغلون وظائف مؤقتة يرأسهم مدير مشروع برتبة مد-٢. ويلزم توفير خدمات تعاقدية، تشمل خدمات التصميم، وإدارة البرنامج وسائر الخدمات الاستشارية، فضلا عن تخصيص اعتمادات للطوارئ بقيمة ٣٥ مليون فرنك سويسري، وذلك لتمكين الأمين العام من القيام بعمل التصاميم التفصيلية.

١٥ - وأوضح أنه تم التخطيط بإحكام للبدء في أنشطة المسار الحيوي الرئيسية في الجدول الزمني للمشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مما يسمح بالشروع في البناء في بداية عام ٢٠١٧. وقال إن أي تأخير في الخطوة التالية، أي إعداد وثائق التصاميم، سيؤدي إلى تسريح فريق المشروع المتخصص الحالي ثم إعادته للعمل في وقت لاحق. ومن شأن ذلك أن يسفر عن مخاطر على السلامة ويزيد من التكاليف الإجمالية للمشروع.

١٦ - وتتمثل رؤية الأمين العام الطويلة الأجل في أن جنيف ستظل مركزا هاما لعمل المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن أنها أكبر مركز للمؤتمرات في المنطقة. ولهذا ينبغي تجديد قصر الأمم في جنيف كمسألة ذات أولوية.

١٧ - وترد في الفقرة ١٣٨ من تقرير الأمين العام الإجراءاتُ المقترح أن تتخذها الجمعية العامة. واختتم قائلا إنه من الضروري الموافقة على استراتيجية التنفيذ قبل نهاية عام ٢٠١٣ حتى يتسنى الشروع في البناء في بداية عام ٢٠١٧ وإنجازه بحلول عام ٢٠٢٣.

١٨ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/68/585)، وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية ترد في الفصول من الثاني إلى السادس من تقريرها.

١٩ - وذكر بوجه خاص أن اللجنة الاستشارية إذ تحيط علما بنتائج الدراسة التي أمر بإجرائها الأمين العام، فهي توصي بالموافقة على استراتيجية التنفيذ (ج). بيد أن مرحلة التصميم التي تدوم ثلاث سنوات والمشمولة في خطة التنفيذ التي تمتد عشر سنوات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٣ مرحلة طويلة بلا داع، ذلك أنه يمكن الشروع في التشييد والتجديد إبان الانتهاء من المخطط العام لتجديد مباني المقر. وذكر في هذا الصدد، أن اللجنة الاستشارية قد علقت على أولويات مشاريع التشييد الكبرى وتسلسلها وتعريفها (A/68/585، الفقرتان ١٥ و ١٦).

٢٠ - وفيما يتعلق بالزيادة البالغة ٢١٩ مليون فرنك سويسري في تكاليف المشروع منذ الانتهاء من الدراسة الهندسية والمعمارية النظرية في شباط/فبراير ٢٠١١، فقد طلبت اللجنة الاستشارية بيانا تفصيليا بالتكاليف يتضمن مقارنة بين التقديرات الأصلية والتقديرات المحدّثة (A/68/585، المرفق)، وأوصت أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعدل تقديرات تكاليف مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وإعادة تقديمها في الدورة التاسعة والستين.

٢١ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية إذ تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، ترى من المناسب إدراج التكاليف المرتبطة بالمشروع بوصفها جزءا من الاحتياجات الإجمالية للمشروع. بيد أنه نظرا للزيادة الكبيرة في تقديرات التكاليف هذه في توقعات التكاليف المنقحة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدقق الاحتياجات المقترحة بناء على الاحتياجات الفعلية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أيضا استخدام عبارة ''التكاليف المرتبطة بالمشروع'' المستخدمة في المخطط العام لتجديد مباني المقر في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بدلا من عبارة ''الأشغال/التكاليف الإضافية''، المستخدمة في تقرير الأمين العام.

٢٢ - وفيما يتعلق بالتمويل، قال إن اللجنة الاستشارية أخذت في الاعتبار بوجه خاص خيار التمويل عن طريق الأنصبة المقررة بالإضافة إلى قرض تفضيلي طويل الأجل يقدمه البلد المضيف، كما أوصى بذلك الأمين العام. وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب مع التقدير بعرض الحكومة السويسرية تقديم الدعم، وتوصي بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بأن يتفاوض مع البلد المضيف بشأن ترتيبات القرض ويقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض مشروع الخطة الاسترتيجية لحفظ التراث، وفق عنصريها المستقلين أي التجديد وأعمال التشييد، بغية الحصول على قرضين مستقلين بأسعار فائدة مختلفة وبالشروط الأكثر تفضيلا بالنسبة للمنظمة. وإن اللجنة لا تعترض على إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

٢٤ - وذكر أن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تبلغ ٤٢ مليون فرنك سويسري. وأن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على احتياجات من الموارد للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لعام ٢٠١٤ تقدر بمبلغ ١٦,٦ مليون فرنك سويسري، أو ١٧,٧ مليون فرنك. وقال إن اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي توفير الاحتياجات من الموظفين لفريق إدارة المشروع ولملاك الموظفين الخاص بالاتصال على نحو تدريجي، بدءا من الاحتياجات اللازمة لعام ٢٠١٤ على أساس سنوي. وفيما يتعلق بالوظائف الـ ٢٥ المقترحة فإن اللجنة لا اعتراض لها على إنشاء الوظائف الـ ٢٤ لعام ٢٠١٤.

٢٥ - وفيما يتعلق بالرقابة على المشروع ترى اللجنة أن الترتيبات التي اقترحها الأمين العام سوف لا تكون كافية لكفالة أن تمارس الدول الأعضاء رقابة على الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ولذا، فهي توصي بأن تنظر الجمعية العامة في ما إذا كان بالإمكان أن تُنشأ، لغرض الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، آلية رقابة خارجية مستقلة ذات خبرة لتتولى، ضمن جملة أمور، التدقيق في تكلفة المشروع ومواعيد إنجازه ونطاقه، وتقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية.

٢٦ - ثم قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع القلق أن التخطيط للطوارئ والإدارة المتوخاة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لم يشهدا تحسنا كافيا بالاستناد إلى الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولذلك فهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مراجعة وتعديل احتياجات الطوارئ المقترحة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وتحسين إدارة مخصصات الطوارئ بإسناد المسؤولية عن استخدام اعتمادات الطوارئ إلى هيئة تُعنى بإدارة المشروع.

٢٧ - وفيما يتعلق بالحيز المكتبي واستخدامه، قال إنه يمكن تحقيق زيادة في شغل المباني بنسبة تصل إلى حوالي ٢٥ في المائة تماشيًا مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الحالية لتخطيط الحيز. وفي هذا الصدد، أشار إلى توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ استراتيجية أماكن العمل المرنة (A/68/583)، وإلى أن تنفيذ نظام أوموجا ينطوي على عمليات إعادة هيكلة واسعة النطاق لطرق أداء العمل، وأن ذلك يمكن أن يؤثر على تطور الاحتياجات من الموظفين والمهارات. واختتم قائلا إنه إذا ما اعتمدت الجمعية العامة نموذجا عالميا جديدا لتقديم الخدمات، فقد تتأثر الاحتياجات من الموظفين من حيث عددهم ومهاراتهم وأماكن عملهم. ولذلك يجب مراعاة أثر هذه المبادرات في جميع مشاريع التشييد الكبرى والإبلاغ عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

٢٨ - **السيد داونيفالو** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكرر تأكيد دعم المجموعة للتدابير الرامية إلى حفظ ممتلكات الأمم المتحدة وإنشاء آليات وهياكل إدارية لتشرف على التنفيذ الفعلي لمشاريع التشييد التي تنفذها المنظمة.

٢٩ - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة في قصر الأمم، بما في ذلك تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إنه من غير المقبول ألا تمتثل مباني الأمم المتحدة لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرا في هذا الصدد إلى أن معظم المناقشات بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تجري في قصر الأمم.

٣٠ - وتابع يقول إن المجموعة تلاحظ أن تكاليف المشروع التقديرية المنقحة تزيد كثيرا عن التقديرات الأولية وأن تمديد مرحلة التصميم يعني أن التنفيذ سوف لا يبدأ إلا في عام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالتمويل، رحب باعتراف الأمين العام بالمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها تطبيق اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستنتاج الذي مفاده أنه لا ينبغي مواصلة النظر في هذا الخيار.

٣١ - وأعرب عن ارتياح المجموعة لتطبيق الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر على خطة حفظ التراث. وقال إن من المهم كفالة الرقابة المطلوبة، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية رقابة مستقلة وخارجية، وتحسين إدارة الطوارئ والتخطيط لها.

٣٢ - **السيد فان دن آكر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه لئن كان الاتحاد الاوروبي يعترف بالحاجة إلى ترميم قصر الأمم لمعالجة أوجه القصور الهيكلية، فإن هناك أولية هامة تتمثل في التأكد من أن يتم ذلك بأكثر الطرق كفاءة من حيث التكلفة.

٣٣ - وفيما يتعلق بتسلسل مراحل مشاريع التشييد الكبرى والروابط بين الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والاحتياجات الطويلة الأجل من الأماكن في المقر، قال إن جميع المشاريع الرأسمالية الكبرى والاحتياجات ذات الصلة من الموارد ينبغي أن تدرج في الاستعراض الرأسمالي الاستراتيجي للسماح بإجراء تحليل وتخطيط شاملين. وفي هذا الصدد، فإن الجمعية العامة هي الوحيدة التي بإمكانها أن تتخذ قرارات بشأن الشروع في المشاريع الرأسمالية وتوافق على طرائق التمويل من أجل النظر في التنفيذ المتزامن للمشاريع الرأسمالية الكبرى.

٣٤ - وذكر أن ينبغي أخذ الدراسة المتعلقة بشغل الحيز المكتبي وتنفيذ استراتيجيات مكان العمل المرنة في الحسبان في جميع المشاريع الرأسمالية الكبرى. وفي المقر، ينبغي أن يعمل الأمين العام على شغل مباني الأمانة العامة بعد تجديدها على أمثل وجه. وفضلا عن ذلك، فإن تنفيذ برنامج أموجا ونموذج عالمي جديد لتقديم الخدمات يستلزم إعادة تصميم مكثفة لعمليات تصريف الأعمال ويؤثر في تطور الاحتياجات من الموظفين والمهارات. وينبغي أن تراعي في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث هذه الاعتبارات الطويلة الأجل خلال مراحلة التصميم.

٣٥ - ولاحظ مع القلق أن اجمالي الاحتياجات التقديرية للمشروع بموجب استراتيجية التنفيذ المقترحة (ج) قد ازدادت بما قدره ٢١٩ مليون فرنك سويسري منذ إنجاز الدراسة الهندسية والمعمارية النظرية في عام ٢٠١١. وقال إن على الأمين العام أن يعدل تقديرات تكاليف المشروع ويعيد تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين ويتأكد من أن الاحتياجات المقترحة تستند إلى الاحتياجات الفعلية، بما في ذلك من خلال إعادة تحديد الأولويات.

٣٦ - ومن المهم للغاية أن تأخذ الأمانة العامة في الاعتبار الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، لا سيما فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمشروع، والأموال المخصصة للطوارئ والتنبؤ بالتكاليف. وينبغي بموازاة ذلك استكشاف آلية تمويل بديلة بشكل ملائم أكثر، بما في ذلك الشروط الدقيقة المرتبطة بأي قرض يقدمه البلد المضيف، وامكانية إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لغرض إنجاز بعض أجزاء المشروع. وينبغي توفير المزيد من التفاصيل بشأن امكانية بيع الأرض. ويجب أن يستند أي قرار نهائي إلى افتراضات صحيحة وإرادة التحكم في التكاليف إلى جانب كفالة إنجاز المشروع، مع مراعاة الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٧ - واختتم بيانه قائلا إن من المهم أيضا إنشاء آليات رقابة خارجية تضم خبراء مستقلين لدعم فريق المشروع ومتابعة عمله والتدقيق في تكاليف المشروع ومواعيد إنجازه ونطاقه وإشراك الدول الأعضاء فعليا من خلال إطلاعها على ما يحرز من تقدم.

٣٨ - **السيد سيغر** (سويسرا): قال إن قصر الأمم، الذي كان سابقا مقرا لعصبة الأمم والذي أصبح الآن ثاني أكبر مركز للأمم المتحدة، مركز نشط يخدم الدبلوماسية المتعددة الأطراف والحوكمة العالمية. بيد أن حالة المبنى بلغت درجة من التدهور بات فيها من الضروري تجديده بصورة كاملة حتى يستمر في القيام بهذا الدور.

٣٩ - وتابع يقول إن تجديد قصر الأمم استثمار في مستقبل الأمم المتحدة لما له من ميزات كبيرة. فقد أثبت تحليل نسبة الفائدة إلى التكلفة الذي قام به الأمين العام أن عملية التجديد الكامل أقل تكلفة من التمسك بنهج قائم على ردّ الفعل، كما أنه سيوفر مبلغا إجماليا في التكاليف يناهز ٥١,٢ مليون دولار على مدى ٢٥ سنة نتيجة لانخفاض النفقات على الإيجار، واستهلاك الطاقة والصيانة.

٤٠ - ثم قال إن تجديد قصر الأمم وتزويده بأحدث مرافق المؤتمرات سيعزز أداءه الوظيفي، ويكفل أمن وصحة العاملين فيه، ويساعد على تعزيز تنسيق عمل المنظمة من خلال إيواء مجموعة كبيرة متزايدة من الجهات الفاعلة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتنفيذ الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام، والجهود الرامية إلى الأخذ بالدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر. بيد أنه أعرب عن القلق للارتفاع الحاد في تقديرات التكاليف، وقال إن على الأمين العام ألا يدخر جهدا من أجل التحكم في التكاليف.

٤١ - وأعرب أيضا عن تاييد وفده لتوصيات الأمين العام المتعلقة بالمرحلة التالية من التنفيذ، وأكد على الحاجة الماسة لهذا المشروع. وقال إن من الأهمية بمكان أن تأذن الجمعية العامة بمواصلة المشروع في الدورة الحالية حتى يتسنى الشروع في عملية التجديد عند إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويجب تناول مسألة تجديد قصر الأمم بكل موضوعية بصرف النظر عن أي مشروع رأسمالي كبير آخر.

٤٢ - وأضاف قائلا إن مسؤولية سويسرا بوصفها البلد المضيف تتجاوز نطاق دروها كدولة عضو. ففي عام ٢٠١١، تبرعت حكومة بلده بمبلغ ٥٠ مليون فرنك سويسري لغرض تدابير تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، كما قررت، بناء على طلب من الأمين العام، الرد بالإيجاب على أي طلب يمكن أن تتقدم به الجمعية العامة للحصول على قرض تفضيلي أو أكثر لتمويل تجديد قصر الأمم. وبذلك تكون الحكومة السويسرية ملتزمة بنجاح المشروع، وهي تتوقع أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤوليتها بصفتها مالكة لقصر الأمم وتساهم في تجديده، وبالتالي في إرساء أمم متحدة قوية وحديثة وفعالة وذات كفاءة.

٤٣ - **السيد كالوغين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يؤيد الدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في جنيف بوصفه مركزا عالميا للدبلوماسية المتعددة الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح والحد من المخاطر.

٤٤ - وأوضح أنه ينبغي الشروع في التنفيذ الكامل للمشروع دون تأخير نظرا للمشاكل المحددة المتعلقة بالصحة والسلامة من أجل الحد من المخاطر إلى أدنى حد ممكن فضلا عن التكاليف. وينبغي أن تتوصل الأمانة العامة إلى طرائق تمكنها من تقديم مواعيد التصميم دون أن يؤثر ذلك سلبا في النوعية، كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من مشاريع تشييد معقدة مماثلة، لا سيما المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويجب أن يسبق التنفيذ الفعلي إنشاء هيئات تنفيذية مناسبة وآليات رقابة ومحاسبة فعالة.

٤٥ - وذكر أن التكلفة الإجمالية للتشييد البالغة ٨٣٧ مليون فرنك سويسري هي تقدير أولي. وأن التكاليف النهائية ستتطلب إجراء المزيد من التحقيقات، ولكن لا ينبغي الزيادة فيها. وينبغي أخذ جميع العناصر في الاعتبار بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالمشروع.

٤٦ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للحكومة السويسرية على عرضها تقديم قرض تفضيلي كتعبير إيجابي على التعاون بين المنظمة والبلد المضيف. وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد من التفاصيل في هذا الشأن. وذكر أن وضع ميزانية المشروع بالفرنك السويسري لا يطرح أي صعوبات.

٤٧ - واختتم قائلا إن على الأمانة العامة أن تقدم مقترحات بشأن الاستخدام المرن لأماكن العمل من أجل ترشيد استخدامها والتقليل من الحاجة إلى ترتيبات الإيجار.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٠:٥٠.